الجمارك والمخلصون... علاقة تحتاج إلى مصالحة

مصدر في الجمارك لـ«الوطن»: بحثنا دور المخلّص الجمركي وآليات التعاون لتحقيق انسيابية دخول البضائع وخروجها

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك عن عقد اجتماع موسع أمس بين الإدارة الجمركية وممثلين عن جمعيات المخلصين الجمركيين بدمشق واللاذقية وحمص وحماة وطرطوس ودرعا، تركز حول دور المخلص الجمركي وضرورة التعاون لإحداث انسيابية في حركة دخول البضائع وخروجها ومنع حدوث المخالفات والتجاوزات.

حيث قدم المخلصون جملة من الطلبات والمشكلات التي تحتاج النظر من الإدارة وتسهم في حال حلها لمزيد من التعاون والتوافق وتبسيط حركة التخليص الجمركي وخاصة لدى الأمانات الحدودية ومن أهم المطالب زيادة عدد العاملين في بعض أقلام الأمانات الحدودية لضمان عدم حدوث ازدحام وتأخر في إنجاز المعاملات إضافة لتحديد وتوحيد دوام العاملين في الأمانات الحدودية وخاصة المفاصل الحيوية في عمل التخليص مثل الصندوق حيث يوجد تباين في دوام العاملين في هذه الأمانات حيث قد ينتهي عمل أمين الصندوق في أمانة الساعة الرابعة مساء في حين يستمر في أمانة أخرى للساعة السادسة كما طالب المخلصون بعدم إدراج اسم المخلص الجمركي في الملفات التي تشتمل على مخالفات لا علاقة للمخلص بها.

بينما أظهرت الإدارة الجمركية تعاوناً إيجابياً في النظر في مطالب المخلصين وسماع وجهات نظرهم ونقاشهم في

العديد من القضايا والتركيز على تحييد المخلصين الذين يرتكبون مخالفات عن عمل التخليص الجمركي مقابل تطوير التعاون مع المخلصين الملتزمين بالقوانين وأنظمة العمل التي تحكم العمل الجمركي وحركة إدخال البضائع وإخراجها.

وكان تم توقيف العديد من المخلصين الجمركيين عن العمل خلال الفترة الماضية نتيجة تورطهم في بعض قضايا الفساد والتزوير وإحالتهم للتحقيق كما يرى بعض العاملين في الجمارك أن بعض المخلصين هم من يقوم بالتلاعب وتوريط المستورد أو التاجر أو الصناعي في حالات الكشوف وتخليص البضائع.

والواضح أن اجتماع الأمس مع المخلصين الجمركيين والذي حضره مدير عام الجمارك ومديرو جمارك دمشق وحمص واللاذقية ومدير مكافحة التهريب ومدير الرقابة الداخلية والدراسات وغيرهم من المديرين والعاملين المعنيين في عمل التخليص الجمركي يأتي بعد ثلاثة أشهر من لقاء وزير المالية بممثلين عن المخلصين الجمركيين حيث أفادت وزارة المالية في حينها بأنه جرى نقاش مع المخلصين الجمركيين بحضور وزير المالية، بهدف تسهيل عملية الاستيراد وتحفيز حركة التجارة، وإن وزير المالية أكد في حينها أهمية التعاون المستمر والشراكة بين الوزارة واتحاد الحرفيين والجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين ودورهم في دعم الاقتصاد الوطني وخاصة في المرحلة القادمة فيما يتعلق بتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

بينما أكد ممثلون عن المخلّصين الجمركيين لـ«الوطن» أن الاجتماع مهم وهناك الكثير من النقاط تم نقاشها وخاصة التي تدور حول المشكلات والقضايا التي تخص المخلّصين الجمركيين وأكد أن أغلب المتورطين في هذه الملفات الفساد التي تم ضبطها خلال الفترة الماضية وفي عدد من الأمانات والتي اشتملت على حالات تلاعب أو تزوير وغيره أن من قام بتنفيذ مثل هذه الأعمال هم (شقيعة) وليسوا مخلّصين جمركيين ويطلق عليهم لقب مستعيري الأختام وهم ليسوا مخلّصين وليست لهم قيود في الجمعية ولا يحملون شهادات مزاولة المهنة حيث يشترط لمنح شهادة مخلص جمركي أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في الاقتصاد أو الحقوق أو مضى على عمله مدة ١٠ سنوات في الجمارك وعاملي الفئة الأولى.

علماً أن عدد جمعيات المخلّصين الجمركيين ٦ جمعيات (حلب واللاذقية وحمص مع حماة ودرعا ودمشق وريفها) وأن عدد المخلّصين الجمركيين في جمعية دمشق وريفها يتجاوز ١٩٠ مخلصاً مرخصاً له العمل ومجازاً ومسجلاً لدى الجمعية.

> مطالب بزيادة العاملين في الأمانات الحدودية لمنع حدوث ازدحام

آفاق التعاملات التجارية بين الدول بالعملات الوطنية

أستاذ في كلية الاقتصاد لـ«الوطن»: ممكنة وتبادل السلع كمقايضة أكثر جدوى

راما العلاف

كشفت صحيفة روسية عن تجدد المباحثات بين موسكو ودمشق حول استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية بين البلدين.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عايد فضلية رأى في حديثه لـ«الوطن» إمكانية إجراء التبادل التجاري بين سورية وروسيا وبين سورية والصين بعملاتهما الوطنية بشكل جزئي وفي حدود دنيا أقصاها ما يعادل قيمة مستوردات سورية من روسيا ومن الصين التي لا تشكل سوى نسبة قليلة مما تستورده من كل منهما، مضيفاً: مع الأخذ بالاعتبار أن سورية والصين تحتاجان دائماً لعملة الدولار لتغطية قيمة النفط الذي يتم شراؤه من السوق العالمية، كما أنه لا مصلحة لأي منهما أن يخزن في مستودعاته عملة الطرف الآخر.

فضلية اعتبر أن إمكانية أن يتم تبادل البضائع بين الدول كمقايضة أكبر مما هو ممكن بالعملات المحلية، وذلك يحتاج أن يكون التبادل بين الحكومات، وهي التي تحتاج للسلع المتبادلة لأن القطاع الخاص في كلا البلدين قد لا يحتاج إلى عملة البلد الآخر لأنه قد يصدر إلى ذلك البلد الآخر لكنه يرغب بالاستيراد من دول أخرى.

وأشار إلى أنه طالما بقي تسعير وبيع وشراء النفط بالدولار، فستبقى معظم دول العالم بحاجته حتماً دائماً وينطبق ذلك على أن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تدعم أميركا في كل ذلك أكانت راضية أم مرغمة لكنها في كل الأحوال ليست متضررة من ذلك، باعتبار أن عملة اليورو مقبولة أميركياً وفي معظم دول العالم وليس كما هو الأمر بالنسبة إلى عملة الروبية الهندية أو اليوان الصيني.

وأوضح أنه مما يقوي موقع أميركا في هذه المسألة أن الكثير من دول وأثرياء وفاسدي العالم لهم حسابات كبيرة بالدولار في البنوك الأميركية والأوروبية ولديهم سندات خزينة حكومية أميركية اشتروها منذ عقود تقدر قيمتها بآلاف المليارات، وبالتالي فإن إهمال الدولار وانخفاض قيمته سيؤدي إلى خسارة كبيرة لكل هؤلاء لذا لا مصلحة لهم بذلك حالياً.

ولفت إلى أن أعضاء دول مجموعة (بريكس) قد تطرقوا منذ نحو سنتين في اجتماعهم آنذاك إلى رغبتهم بالتبادل التجاري فيما بينهم بعملاتهم المحلية وخاصة روسيا والهند وبمسايرة من الصين إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن إلا (ربما) على نطاق ضيق، إذ إن الرئيس الصيني اقترح آنذاك استخدام (الروبية الهندية) كبديل جزئي عن الدولار في التعامل بين دول (بريكس).

المصائب لا تأتي فرادى؟!.. تكاليف المونة والمدارس ترهق الأسر السورية

مدير السورية للتجارة لـ«الوطن»: مهرجانات لبيع مستلزمات المدرسة بأسعار مخفّضة

جلنار العلي

لا تأتي المصائب فرادى على السوريين، فإما تأتي سوية أو تتناوب لتبقي المواطن رهن القلق والتفكير الدائم لإيجاد حلول لها.. قد تستغرب إذا ما وصفنا الشهر الذي تجتمع فيه المؤونة والتحضير للمدارس بأنه شهر صعب بالنسبة لمحدودي الدخل والكثير من غير محدودي الدخل أيضاً، لكن ارتفاع الأسعار ووصولها إلى مستويات لا تتحملها الجيوب باتا أمراً منهكاً لأرباب الأسر.

«الوطن» جالت على الكثير من الأسواق التي تتبع مستلزمات المدارس لمعرفة التكاليف والأسعار بحدودها الوسطى، إذ تراوح سعر القميص المدرسي بين ٨٠-٢٠٠ ألف ليرة حسب المقاس والنوع، في حين وصل سعر البنطال إلى ٢٥٠ ألف ليرة للذكور والإناث، كما تبدأ أسعار المريول المدرسي من ٧٥ ألف ليرة وتصل إلى ١٥٠ ألف ليرة، وكانت هناك أسعار متعددة للأحذية على حسب النوع والموديل وما إلى ذلك لكنها تتراوح بالمجمل بين ١٠٠-٢٥٠ ألف ليرة، أما الحقائب فقد تراوحت أسعارها بين ١٢٠-٢٥٠ ألف ليرة.

وحول القرطاسية، كانت الجولة في سوق الحلبوني الذي يقصده الأهالي في بداية كل عام لأن أسعاره تنخفض عن بقية المكتبات في العاصمة، إذ سجل الدفتر ٢٠٠ ورقة سلك كبير سعر ٢٥ ألف ليرة، والدفتر ١٠٠ ورقة من النوع نفسه ١٥ ألف ليرة، والأقلام ٥ آلاف ليرة للقلم الواحد، أما علبة الهندسة فقد وصل سعرها إلى ٧٥ ألف ليرة.

مدير مؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل حالياً على تأمين مصادر بضائع من المنتجين والمستوردين بشكل مباشر ليتم طرحها ضمن مهرجانات خاصة بالعودة إلى المدارس تحتوي على ألبسة مدرسية وحقائب وقرطاسية، وذلك بهوامش أرباح مخفّضة بما يؤمن احتياجات المواطنين بأسعار تقل عن الأسواق بنسب تتراوح بين ١٥-٣٠ بالمئة بالحد الأدنى، وذلك كما جرى في الأعوام السابقة، على أن تنطلق هذه المهرجانات قبل بداية العام الدراسي بنحو ١٥ يوماً، مشيراً إلى أنه لن يتم طرح قروض لشراء المستلزمات المدرسية.

وأكد هزاع أن المؤسسة تعتمد على عرض أنماط من الألبسة المدرسية تراعي الحالة الاجتماعية والقبول المجتمعي، وبنوعية أقمشة ممتازة، لافتاً إلى أنه لم ترد شكاوى خلال الأعوام السابقة عن وجود أي رداءة بالبضائع المعروضة في تلك المهرجانات.

وبالانتقال إلى أسواق التحضير للمؤونة الخاصة بفصل الشتاء، أشار عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الإقبال على شراء المؤن أصبح قليلاً جداً مقارنة بالعام الماضي، وذلك نتيجة ضعف القوة الشرائية، إذ وصل سعر كيلو البانجنان إلى ١٥٠٠ ليرة والثوم إلى ٤٠ ألف ليرة، بينما سجل كيلو الملوخية سعر ١٠ آلاف ليرة، والبامية ١٠-٢٠ ألف ليرة، بينما لا يوجد أي إقبال على شراء البندورة كون أغلب العائلات اتجهت إلى شراء دبس البندورة المعلب.

إن هذا الواقع يدفع للتساؤل عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي يجب أن تظهر بشكل واضح في الأزمات الاقتصادية، فالسوريون بأمس الحاجة إلى مبادرات حقيقية، وحول ذلك بيّن عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في حديث مع «الوطن» أن قطاع الأعمال بدأ بدوره الاجتماعي خلال هذه الفترة، إما من خلال تأمين البضائع بأسعار مخفّضة عبر مناقد البيع أو من خلال الاتفاق على المشاركة لاحقاً بالمهرجانات التي ستقام بمناسبة انطلاق العام الدراسي، كما بدأ بالتبرعات وتوزيع الإعانات للجمعيات كغيره من فئات الشعب السوري القادرة على إعانة الأسر المحتاجة، لافتاً إلى أن هذه المبادرات قد لا ترقى للمستوى المطلوب نتيجة ضعف العمل وأيضاً ضعف الإيرادات والمبيعات، التي أثرت في قطاع الأعمال من ناحية القدرة على المشاركة في الكثير من المساهمات الاجتماعية، فحجم دوران العجلة الاقتصادية ينعكس بطبيعة الحال على حجم عمليات البيع والشراء.

معاون رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط، أشار في تصريح لـ«الوطن» إلى أن شهر المؤونة والتحضير لافتتاح العام الدراسي يحتاج إلى ١٠ ملايين ليرة كأقل تقدير، ونصف هذا المبلغ يذهب لتأمين الاحتياجات المدرسية في حال كان رب الأسرة لديه ثلاثة أطفال، فالطالب الواحد يحتاج إلى مليون ونصف المليون ليرة لتأمين مواد القرطاسية التي يحتاجها، وذلك من دون التطرق إلى سعر البنطال والقميص أو المريول المدرسي.

ولفت الأزعط إلى وجود فلتان بالأسعار غير طبيعي، فلا يعقل أن يفوق سعر الحقيبة المدرسية الأجر الذي يتقاضاه الموظف الحكومي، وأمام هذا الوضع ناشدت الجمعية غرف التجارة والصناعة لتخصيص معارض تسبق افتتاح العام الدراسي، وهي الآن بانتظار الرد على ذلك، معتبراً أن مؤسسة السورية للتجارة لم تحرك ساكناً حتى الآن وأنها تأخرت في تدخلها بأسعار القرطاسية والألبسة المدرسية.

وفي سياق متصل، أكد الأزعط أن نوعية معظم الملابس المدرسية المعروضة في الأسواق ذات جودة سيئة وسريعة العطب، فهي مصنوعة من قطن البولستر ولا تصلح لكامل العام الدراسي، وذلك رغم ارتفاع الأسعار.

وطالب الأزعط الجهات الحكومية بالتدخل الحقيقي لتخفيض الأسعار وتفعيل المسؤولية الاجتماعية بالشكل الأمثل والابتعاد عن الخطابات والكلام المجرد من الأفعال.

العقاد لـ«الوطن»:
الإقبال على شراء المؤونة في حده الأدنى مقارنة بالعام الماضي

الحلاق لـ«الوطن»:
للقطاع الخاص مسؤولية اجتماعية وهو يتبرع للجمعيات والفعاليات

الأزعط لـ«الوطن»:
فلتان غير طبيعي في الأسواق.. ونطالب بتدخل حقيقي وفاعل

المالية تعلن نتائج المزاد الرابع للأوراق المالية الحكومية.. المدير التنفيذي لسوق دمشق: التداول ضعيف عليها

محمد راكان مصطفى

أعلنت وزارة المالية أمس نتائج المزاد الرابع للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤ للاكتتاب على سندات الخزينة، حيث تم قبول ٩ عروض مقدمة للاكتتاب على السندات المصدرة.

وذكرت الوزارة في بيان لها أن هذه السندات تأتي ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤، مبينة أن موعد التسوية في ١٣-١ من آب الجاري لتحويل الأموال من حسابات العارضين الفائزين بالمزاد إلى حساب الأوراق المالية الحكومية المفتوح لوزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي.

وبينت الوزارة أن معدل العائد المرجح للسندات المخصصة يبلغ ٩,٨٩ بالمئة من القيمة الاسمية للسند، حيث توزع بشكل نصف سنوي لحملة السندات في حينه.

يذكر أن الأوراق المالية الحكومية قابلة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية، أي يسمح ببيعها وشرائها في السوق وفق نظام تسجيل وإيداع وتداول سندات الخزينة.

وكان المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية أوضح لـ«الوطن» أنه تم إدراج ستة إصدارات من سندات الخزينة خلال الفترة الماضية، بصدد إدراج إصدارين جديدين تم إقرارهما من مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية على أن يتم العمل به بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٢.

أما التداول على السندات فرأى أنه يعود إلى رغبة مدى مالكي السندات في بيعها أو الاحتفاظ بها، وتكون هذه السندات عادة مملوكة من مؤسسات مالية (مصارف عامة وخاصة) ومن النادر أن تقوم تلك المؤسسات بتسييل هذه السندات، لذلك نجد التداول ضعيفاً عليها.